

ما بعد العلمانية: الدين المدني والسياسة الحضارية

صهيب زهران

لم يستطع علمانيو فرنسا تحمل كلمة "الإله" تفرغ أسماعهم ثلاث عشرة مرة في خطاب رئيسهم في الرياض، على أن الذي أغاظهم أكثر هو التعريف الذي قدمه لهذا الإله على أنه " إله موجود في عقل وقلب كل إنسان" (١) ، عند هذه النقطة بالذات يفارق ساركوزي الرؤية العلمانية، لأنه لو وجد في بعض البروتستانتين المنفتحين من يشاركه في هذه الاعتقاد، فإن هؤلاء أنفسهم يعتبرون انه لا من صلاحية ولا دور رئيس جمهورية علمانية ان يأخذ اتجاهاً أو يتحزب مع دين، وهو عندما يفعل ذلك فنحن لسنا في إطار علماني وإنما في إطار "دين مدني" كما هو عند جان جاك روسو حسب البعض (٢) ، أو "دين مدني" على الطريقة الأمريكية حسب آخرين (٣) . وما يعزز هذا التحليل أن القراءة المتأنية للخطاب تلاحظ أنه ينطلق من فكرة التنظير لدين جيد وآخر سيء، " وفي الأيدولوجيا السياسية المسيطرة اليوم فإن هذه الفكرة تسجل في منطق دين مدني وليس بمنطق فصل للسياسي عن الديني" (٤) كما تقتضي العلمانية.

لأحد في فرنسا أو خارجها يجهل الغايات السياسية والاقتصادية لنيكولا ساركوزي من وراء خطابه في روما يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧م وفي الرياض في ١٤ جانفي ٢٠٠٨م، ولكن على الرغم من ذلك فإن ساركوزي قد "كفر" بالعلمانية و"ارتد عنها" بتجرؤه على تقدها وإعادة تعريفها، مما أثار عواصف الاحتجاج من الكهنوت العلماني الفرنسي الذي جرم الرجل بأنه " قدم فرنسا في الفاتيكان كبلد مسيحي، ثم كرر الجرم نفسه في الرياض ذاهباً إلى حد التصريح بأن كل (سياسة حضارية) يجب أن تستند إلى الدين" (٥) ، ولذلك لم تفلح ذرائع الرئيس هذه المرة التي تمكن من خلالها من اقتحام مناطق النفوذ الاقتصادية الأمريكية، والحديث عن التنوع الديني في الرياض "عاصمة الوهابية، الصيغة الأشد أصولية من الإسلام" (٦) على حد تعبير كاتب فرنسي، في إرضاء سدنة العلمانية في الوسط الفرنسي، مما دفع المؤرخ جان بول سكوت إلى اعتبار أن ساركوزي "بتوظيف الأديان لغايات سياسية لم يخرج فقط على العلمانية، وإنما على الدستور والجمهورية" (٧) ، حيث يلاحظ أن التجريم وصل هنا إلى حد الاعتداء على الجمهورية، وهذا الاتهام

تعزز بقراءة معمقة لكلام ساركوزي حينما صرح بأنه "في مجال الاعتقاد وتعلم الاختلاف بين الخير والشر فإن المدرس لا يمكنه أبداً أن يحل محل الكاهن أو الخوري" مع ملاحظة أن المدرس هنا يمثل رمزاً للجمهورية (٨).

مما يعطي الأهمية لخطابات ساركوزي أنها تأتي في لحظة مهمة يلاحظ فيها أن "الجدل حول مكان الأديان في المجتمع الديمقراطي عاد إلى الانفجار في أوروبا" (٩)، ليعاد التفكير بـ "دور المعلومات الدينية في بناء المواطن" (١٠) وأثر الالتزام الديني أو الثقافة الدينية في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية، مما يجعل قضايا التنوع الديني والعنقي والثقافي والنظرة الداخلية لكل دين تجاه غيره من الأديان، وما يمكن أن يفرضه ذلك من التسامح أو التعصب، من التعايش أو التنافر، من الراديكالية أو الانفتاح، تتأثر بمكان هام في فضاء الجدل السياسي والديني والثقافي على السواء.

هذه اللحظة التاريخية التي تشهدها أوروبا والتي تتميز بإعادة الاعتبار للفكر الديني فضحت بسبب ثلاثة عوامل أساسية.

الأول: محاولة وضع صيغة توافقية جديدة للحرب الباردة بين التيارات الكنسية والعلمانية، وذلك بعد فترتين من التوتر شهدت الأولى سيطرة مطلقة للكنيسة هددت الحريات العامة، فيما شهدت الثانية ردة فعل قاسية للعلمانية عملت على إقصاء الدين عن كل فعل حضاري أو تدخل اجتماعي، ففي الحالة الفرنسية بين ساركوزي أنه لا يريد النيل من قانون العام ١٩٠٥ ولكنه يريد نهاية سلمية للحرب "بين فرنسا وفرنسا" الكنسية والعلمانية (١١)، على أن هذا المسعى ليس سهل المنال وهو أقرب إلى الاستحالة منه إلى الإمكان، ولكن لنا أن نلاحظ أنه نجح ربما لأول مرة في التوحيد بين هذين القطبين الفرنسيين وذلك طبعاً باجتماعهم على مخالفته، لأن المؤمنين المحافظين وإن كان "الخطابات ساركوزي في مسامعهم ذلك الوقع اللطيف الحبيب، إذ وجدوا أخيراً رئيساً للجمهورية ينصح بـ "علمانية إيجابية" تقدر الفعل الحضاري للأديان" (١٢)، إلا أن هؤلاء المؤمنين لا يقبلون مثل هذه الديانة الحيادية التي ربما تشبه دين ما بعد الحداثة أو الدين الفردي الاستهلاكي، الذي هو أقرب إلى نزوة روحية استكشافية.

العامل الثاني: وهو عامل واقعي أملت ضرورة مواجهة الأزمات التي تهدد مجتمعات أوروبا التي تشهد ظاهرة تشكلت وتعززت ببطء وهي التنوع الديني الذي فرضه المهاجرون الجدد الذين أتوا حاملين معتقداتهم التي مهما اندجوا في المجتمعات الجديدة سيبقون محافظين عليها، بالإضافة إلى أن كينوناتهم الدينية أو العرقية تشكل لهم ملجأً إزاء اللامساواة التي يتعرضون لها في أوروبا. فالיום لا تستطيع العلمانية أن تلعب دور الحامي للوحدة المجتمعية، لأنها على

الرغم من كونها شكلت نوعاً من "المشترك النافع" لأوروبا كما يعبر السوسولوجي البروتستانتى جان بول ويليم (١٣) ، إلا أنها اليوم ومع الوافدين الجدد وأبرزهم الإسلام بحاجة إلى إعادة شرح أو تعريف، وهذا ما يدعى ساركوزي وكتابة خطاباته الوصول إليه من تقديمهم فكرة "العلمانية الإيجابية"، وهي فكرة تستهدف في الأصل زحزحة للعقيدة العلمانية بعبارة حاذقة، "فمن سيكون مع علمانية سلبية؟" (١٤) ، وهذه النسخة المقترحة أو كما يسميها البعض "العلمانية الساركوزية" تستند إلى أساس معنوي وهو "الدين المدني" وأساس مادي وهو "السياسة الحضارية" وهي عندما تريد توسيع أفق العلمانية باتجاه إدماج الديانات الجديدة في البنية التحتية المجتمعية وذلك بتبسيطها وتبنيها تمهيداً لتهميشها في الدولة العلمانية تستند إلى المادة الأولى من قانون عام ١٩٠٥ "والتي تنص على أن الجمهورية تكفل حرية الاعتقاد"، مما يجعلها تحديثاً "للضمانات التي تطلبها الجمهورية الفرنسية نفسها بهذا القانون" (١٥) وليست خروجاً عليه .

العامل الثالث: وهو ظاهرة جديدة في أوروبا وخارجها وهي تزايد الدين وتنامي الشعور الديني على المستوى العالمي، وهي ظاهرة تطبع هذا العصر وتجد تأويلات وتفسيرات مختلفة، كما تجد تعامياً من قبل بعض المشبتهين بالتراث الفلسفي المادي الوضعاني، ومن أبرز المثبتين لهذه الظاهرة (عالم الاجتماع جون فول الذي يذهب إلى أن الدين يزداد حضوره باطراد في الفضاء العام، والأمريكيان "بيتر بيرجر" و"هارفي كوكس" الأبوان الروحانيان لمقولة سيادة العلمانية، وكانا قد كتبا عن "المدينة العلمانية" ثم عادا واعترفا بعد ذلك بأنهما أخطأ فكتب "بيرجر" يقول: "إن العالم ما يزال متديناً" (١٦) ، مما يجعل هذه الظاهرة من أهم التحديات المعاصرة التي لا تقل أهمية عن ظاهرة التغير المناخي !

في هذا الظرف المخاضي، المترقب لولادة فلسفات ونظريات وتفسيرات جديدة تصل بإعادة اكتشاف الدين، مما يمكن أن يؤثر على مسار الإنسانية في القرن الحاضر نجح ساركوزي في القبض على روح الجدل باجترائه على المحظور فرنسياً، ودخوله إلى أقدس أودية الجمهورية "متنعلاً" سلاح التغيير الذي انتخبه الفرنسيون لأجله!! حاملاً لواء سياسة حضارية وعلمانية منفتحة تستعيد قلب أمريكا الذرائعي، وتعتبر بعد ذلك أن هذا القلب مكان فسيح للإله والإيمان .

(١) من خطاب ساركوزي أمام مجلس الشورى السعودى في الرياض، المصدر: موقع الإليزيه على الانترنت

http://www.elysee.fr/documents/index.php?mode=cview&press_id=880&cat_id=7&lang=fr

(٢) Jean-Baubérot, Oui. « Le politique n'a pas à prendre parti pour une sorte de religion civile », Réforme n°3257 du 31 janvier 2008.

(٣) Henri Tinq, M. Sarkozy, la laïcité et la « religion civile », Le Monde, samedi, 26 janvier 2008.

- Jean-Baubérot, RP. (٤)
- Jean-Robert Velveth, LAÏCITE, J'ECRIS TON NOM..., mardi 5 février 2008, (٥)
<http://www.collectifdu29mai.org/LAICITE-J-ECRIS-TON-NOM.html>
- Henri Tinq, RP. (٦)
- Maurice Sachot, L'ordre néolibéral a trouvé son empereur, Tribune publiée dans l'Humanité.fr du 26 janvier 2008. <http://prioritegauche.typepad.fr/weblog/2008/02/lordre-nolibral.html> (٧)
- Maurice Sachot, RP. (٨)
- Henri Tinq, RP. (٩)
- Jacques-Olivier Boudon, Religion et politique en France depuis 1789, Armand Coli, Paris, 2007, P8. (١٠)
- Henri Tinq, RP. (١١)
- Voir : Jean-Baubérot, RP. (١٢)
- Henri Tinq, RP. (١٣)
- Jean-Baubérot, RP. (١٤)
- Jean-Baubérot, RP. (١٥)

(١٦) 04/12/2005 انظر: حسام تمام، استمرارية العلمانية.. حوار مع الباحث الفرنسي باتريك ميشيل،

<http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/2005/12/01.shtml>

